الأمم المتحدة

S/RES/1852 (2008)

مجلس الأمن

Distr.: General
17 December 2008

القرار ١٨٥٢ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٠٤٨، المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٦٤ (٢٠٠٦) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧) و ١٧٥٧ (٢٠٠٧) و ١٨١٥ (٢٠٠٨) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)،

وإذ يؤكد من جديد إدانته الشديدة لعملية التفجير الإرهابية التي وقعت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ولسائر الاعتداءات التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ يؤكد من جديد أيضا وجوب محاسبة الضالعين في تلك الاعتداءات على جرائمهم،

وقد درس تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2008/752) (''اللجنة'')، المقدم عملا بالقرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧) و ١٨١٥ (٢٠٠٨)،

وإذ يحيط علماً بإعلان الأمين العام أن المحكمة الخاصة للبنان (المحكمة) باتت جاهزة تماماً لبدء عملها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩،

وإذ يحيط علما بطلب اللجنة تمديد ولايتها حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، كي يتسنى لها مواصلة تحقيقاتها دون انقطاع ونقل عملياتها وموظفيها وموجوداتها تدريجيا إلى لاهاي بهدف استكمال عملية الانتقال بحلول تاريخ بدء عمل المحكمة،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/762، الضميمة) الموجهة من رئيس الوزراء اللبناني إلى الأمين العام، التي يعرب فيها عن أمله في أن يستجيب مجلس الأمن لطلب اللجنة،

وإذ يثني على اللجنة لما تواصل الاضطلاع به من عمل واسع النطاق وما تحرزه من تقدم في التحقيق في جميع القضايا التي تقع ضمن ولايتها، **وإذ يتطلع** إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد من قبل اللجنة وكذلك من قبل مكتب المدعي العام، فور بدء عمله وتسلمه مسؤولية مواصلة التحقيق في مصرع رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وفي القضايا الأخرى التي يمكن أن تكون متلازمة مع الاعتداء الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بما يتماشى والنظام الأساسي للمحكمة،

وإذ يسلِّم بالتزام الدول الأعضاء بعمل اللجنة، **وإذ يؤكد** على أهمية استمرار تعاونها التام مع اللجنة ومع مكتب المدعي العام فور بدء عمله، وفقا للقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، بما يسمح بالقيام بالتحقيقات والإجراءات القضائية على نحو فعال،

١ - **يرحّب** بتقرير اللجنة؛

٢ - **يقرر** تمديد ولاية اللجنة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

٣ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.